معهد التخطيط القومي
مركز دراسات الاستثمار
وتخطيط وإدارة المشروعات

دراســـة عــن

جدوى إنضمام المشروعات الصغيرة

بالبورصة المصرية

أعـداد
الباحث / هـــانى مسعد أحمـــد الذاكـــر
مهندس بوزارة الصناعة والتجـــارة

أشراف
الدكتورة / أيمان أحمد الشربيني
خبير أول مركز/ دراسات الاستثمار وتخطيط
وإدارة المشروعات

٢٠٠٧

The Institute of
National Planning

The Feasibility of Joining Small Projects In Borsa

Presented by

Hany Mosad Ahmed El zaker

The institute of National
Planning Deploma

Under the Supervision of

Dr. Eman Ahmed El sherbieny

The Center of Investment
Studies and Planning &
Management Projects

Year
2007

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ "

" صدق الله العظيم "

إهـــــداء

إلى أبـــى وأمـــــى وزوجتى وأبنائى وبناتى الأعزاء.....
لمعاونتهم لـــى دائمـــا على تحصيل العلـــــم والاســـتمرار فـــي العمل الـــدؤوب.

رعاهـــم الله ومتعهـــم بالصحة.

أنه هو السميع العليم
مجيب الداعـــوات

الشكر والتقدير

يسجد الباحث حمداً وشكراً لله تعالى الذى أعطاه من فضله ما شاء وكما يشاء.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان إلى أسرة معهد التخطيط القومى وبصفة خاصة أساتذة قسم الأستثمار وتخطيط المشروعات لما يتمتعوا به من حسن الخلق وجدية التعامل والخصال الحميدة بالإضافة إلى العلم الغزير كما نشكر أسرة المكتبة ومركز المعلومات بالمعهد لما يتمتعوا به من حسن التعاون في حصول الباحث على كافة المراجع التى ساهمت كثيراً في إتمام هذا البحث.

كما لاتنسى بالشكر السيدة رئيس الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية – وزارة الصناعة والتجارة لمنحه الفرصة للباحث للمشاركة في برنامج دبلوم معهد التخطيط هذا العام.

والشكر والعرفان لجميع السادة الذين ساهموا في توفير الفرصة المناسبة والمناخ المناسب لحضور هذا الدبلوم لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقـدمة.	١
▪ أهميـة البحث.	٣
▪ أهـداف البحث.	٣
▪ أسلوب البحث.	٣
▪ خطة البحث.	٤
الفصـل الأول	
المبحث الأول- المشروعات الصناعية الصغيرة	٥
١-١ مقـدمة عامة عن المشروعات الصناعية الصغيرة.	٥
١-٢ تحديد ماهية المشروعات الصناعية الصغيرة.	٦
١-٣ تحديد مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة.	٩
١-٤ خصائص ومميزات المشروعات الصناعية الصغيرة.	١٠
١-٥ دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع.	١١
١-٦ معايير هامة للمشروعات والصناعات الصغيرة.	١٣
١-٦-١ معيار حجم العمالة.	١٤
١-٦-٢ معيار رأس المال.	١٤
١-٦-٣ معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة.	١٤
١-٦-٤ معيار كمية وقيمة الأنتاج وحجم المبيعات.	١٥
المبحث الثانى : الاطار المؤسسى المعنى بالمشروعات الصناعية الصغيرة في مصر	
٢-١ مقدمة	١٦
٢-٢ مكونات الإطار المؤسسى المعنى بالمشروعات الصغيرة في مصر.	١٦
٢-٢-١ الوزارات والجهات الحكومية.	١٦-٢٠
٢-٢-٢ البنوك ومؤسسات التمويل والجمعيات والهيئات الأهلية.	٢٠
٢-٣ التنسيق العام بين وحدات الإطار المؤسسى للمشروعات الصغيرة.	٢١
٢-٣-١ مدى توافق مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة بالجهات المختلفة.	٢١
٢-٣-٢ درجة الأختلاف أو التوافق في المهام والأهداف.	٢١
٢-٤ السمات العامة للإطار المؤسسى للمشروعات الصناعية الصغيرة.	٢٢
٢-٤-١ التمـويل	٢٢
٢-٤-٢ التسويق	٢٣
٢-٤-٣ الإجراءات والتأسيس	٢٤
٢-٤-٤ التـدريب	٢٥
٢-٤-٥ البيانات والمعلومات	٢٦

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
٢-٥ الإطار التنظيمى والقانونى للمشروعات الصغيرة	٢٦
٢-٥-١ مقدمة	٢٦
٢-٥-٢ البيئة القانونية والتشريعية المنظمة للصناعات والمشروعات الصغيرة.	٢٦
٢-٥-٢-١ القوانين والتشريعات المتعلقة بتأسيس وتنظيم وتسجيل المشروع.	٢٧
٢-٥-٢-٢ مجموعة التشريعات ذات العلاقة المؤثرة على المشروعات	٢٧
المبحث الثالث : **المشروعات والصناعات الصغيرة والعلاقات التكاملية في إطار التنمية الشاملة للمجتمع.**	٢٨
٣-١ مقدمـــة.	٢٨
٣-٢ مفهوم التكامل فيما بين المشروعات والصناعات الصغيرة.	٢٨
٣-٣ معوقات التكامل بين المشروعات والصناعات الصغيرة.	٣٠
٣-٤ متطلبات النهوض بالصناعات الصغيرة التكاملية.	٣٠
٣-٤-١ آليـــات العمل المؤسسية.	٣١
٣-٤-٢ آليـــات تطوير المشروعات الصغيرة.	٣١
٣-٤-٣ السياسات اللازمة لتشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة.	٣٢
الفصل الثانى **التعريف بسوق الأوراق المالية مع التركيز على البورصـــة المصـــرية وأهم المشاكل التى تتعرض لها.**	٣٣
المبحث الأول:	٣٣
١- مفهوم سوق الأوراق المالية كجزء من سوق المال في مصر.	٣٣
١-١ سوق النقـــد.	٣٤
١-٢ سوق رأس المال.	٣٥
١-٢-١ المؤسسات والهيئة العاملة في سوق المال.	٣٥
١-٢-٢ سوق الأوراق المالية.	٣٦
المبحث الثانى:	
٢-١ تعريف السوق الموازية (غير الرسمية).	٤٠
٢-٢ اقتراحات لتطوير السوق الموازية.	٤٢

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث :	
٣-١ الأوراق المالية والأدوات المستخدمة ودورها في تمويل المشروعات.	٤٣
٣-١-١ الأسهم	٤٣
٣-١-٢ السندات	٤٥
٣-١-٣ صكوك التمويل	٤٦
٣-١-٤ وثائق الأستثمار	٤٦
٣-٢ صناديق الأستثمار والتوريق كأداة مستخدمة في سوق المال.	٤٦
٣-٣ أهم المشاكل التي يعانى منها سوق الأوراق المالية.	٤٨
المبحث الرابع : تطور نشاط البورصة المصرية	
٤-١ تطور نشاط البورصة المصرية	٥٢
٤-٢ أهم المشاكل التى تواجه البورصة المصرية	٥٦
٤-٣ أساليب وإجراءات التعامل في أسواق الأوراق المالية.	٦٤
٤-٤ دوافع تعامل صغار المستثمرين وسوق الأوراق المالية.	٦٦
٤-٥ المتغيرات المالية التى تؤثر على سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.	٧١
٤-٦ أسباب الأرتفاع والأنخفاض في أسعار الأسهم بالبورصة المصرية.	٧٥
النتائج والتوصيات.	٧٧
أولاً : النتائج	٧٧
ثانيا: التوصيات	٧٨
المراجع	
قائمة بملاحق الدراسة **ملحق رقم (١)** - الأداء الأستثمارى لأسهم الشركات الصغيرة وأسهم الشركات الكبيرة في سوق الأوراق المالية.	
ملحق رقم (٢) - دراسة جدوى عن تطوير ونقل مدابغ مصر القديمة إلى مدينة بدر (الروبيكى) وتحويل صغار المستثمرين في هذا المجال إلى شركة مشتركة مساهمة.	
ملحق رقم (٣) - أستمارات أستبيان لصغار المستثمرين في صناعة ودباغة الجلود حول الموافقة على إنضمام صغار المستثمرين إلى شركة مشتركة مساهمة واحدة مع الإمكانيات المتاحة من قبل الدولة للمساهمة في تطوير الصناعة وإحلال المعدات ولتكنولوجيا الأنتاج طبقا لأحدث التكنولوجيات المستخدمة في العالم في مجال هذه الصناعة.	

مقدمة :

تعتبر الطاقات العلمية والتكنولوجية المتوافرة لمجتمع ما المصدر الحقيقى للثـروة والركيزة الرئيسية التى تأخذ بيد هذا المجتمع نحو التقدم والرقى. فهناك بعض الدول التـى تحتل مركز الصدارة بمخزونها من الثروات الطبيعية وبما يتوافر لها من أرصدة لكنها تجئ في مؤخرة ركب الحضارة.... بينما هناك دولاً أخرى أجتازت حاجز التخلف معتمـدة علـى قدراتها الذاتية وطاقاتها العلمية والتكنولوجية.

وبالنظر إلى واقعنا ... نجد أن مصر قد توافر لهـا قاعـدة علميـة وتكنولوجيـة متميزة.. ثروة قد لاتتوافر لعديد من الدول النامية التى وجدت طريقها بالفعل نحـو التقـدم والحقيقة أن هذه الطاقات كانت ومازالت على هامش التنمية التكنولوجية.. فمازلنا ننـتهج سبيل التكنولوجيات المغلقة والمستوردة بكاملها رغم عدم مواءمة العديد منها للبيئة.

أن تحقيق تكنولوجيا محلية تخدم الأنتاج والخدمات يجب أن يكون الهدف الأسـمى الذى نسعى إليه- تكنولوجيات نابعة من فكر مصرى صميم تتناسب مـع ظروفنـا البيئيـة والاجتماعية وتوفر لنا ولمجتمعاتنا إحتياجاته الأساسية تحد من الاستيراد وتفـتح مجـالات للتصدير وفوق كل ذلك تتيح الفرص لتشغيل الشباب ولتوجيه طاقاتهم نحو الأنتاج الذى هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعانى منها كما يعانى العديد من دول العالم الثالث.

ويعد العمل الحر نواة لتحقيق الاستقرار بالمجتمعات النامية حيث أنه يمتص فائض العمالة ويزيد معدلات النمو ويخلق طبقه جديدة من الشباب المفكر والطموح الـذى يمتلـك الحافز والقدرة على التغيير دون خوف من الفشل أو من عدم القدرة على تحقيق الأهداف.
وهذا يتطلب في رجل الأعمال أن يمتلك مجموعة من المواهب الأساسية في إدارة الأعمـال الحديثة مثل الأنتباه إلى التغيير، القدرة على التكييف وإحداث التغيير والقدرة علـى جـذب العمال الأكفاء والمحافظة عليهم والقدرة على رؤية تفاصيل سير العمل بكل دقائقه ثم معرفة شاملة بالسوق.

وتهدف معظم الدول النامية ومنها مصر إلى مضاعفة دخلها القومى بشتى الطـرق ولايتحقق ذلك إلا برفع معدلات النمو الاقتصادى بشكل يفوق معدلات النمو السكانى المرتفعة نسبياً في تلك الدول والسبيل لذلك هو زيادة معدل نمو الناتج القومى من السلع والخـدمات المختلفة وهذا المعدل الأخير يحتاج لتحقيق زيادة معدلات الأستثمار بما يساعد على زيـادة عدد المشروعات ويزيد بالتالى قدرة الاقتصاد النامى على الإنتاج ولكـن الملاحـظ هـو أن

معظم الدول النامية ومن بينها مصر تعانى بحكم الأنخفاض في مستوى دخلها القومى ومتوسط دخل الفرد فيها من إنخفاض في معدل الأدخار وبالتالى أنخفاض في حجم الأموال المتاحة للأستثمار واللازمة لرفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من هنا تظهر أهمية وجود سوق مال نشيطة باعتبارها حلقة الوصل بين عنصرين من جانب المستثمرين ومن جانب آخر هو رأس المال المتاح للأستثمار.

فلا يمكن لنا أن نتصور وجود إمكانية لإحداث تطور ونمو إقتصادى في ظل غياب سوق المال الفعال حيث تتوافر فيها القدرة الدائمة على تعبئة المدخرات وفي نفس الوقت قدرتها على زيادة الأستثمارات سواء المباشرة فيها والغير المباشرة.

فتتمثل الوظفية الأساسية لسوق المال بوحداته المختلفة في العمل على تحويل الأستثمارات من خلال محاولة تجميع المدخرات ومحاولة سد الفجوة الأستثمارية الموجودة بين حجم المدخرات المتاحة والأموال المطلوب إستثمارها لتحقيق معدل النمو المطلوب.[١]

وترجع نشأة سوق الأوراق المالية (البورصة) إلى ظهور وتوسع الشركات المساهمة والمشروعات الأستثمارية والتجارية التى بدأت تبحث عن مدخرات الناس وتوجيهها لهذا الغرض وتعتبر البورصات في مصر من اقدم البورصات في العالم حيث بدأت بورصة الأسكندرية تمارس نشاطها منذ عام ١٨٨١.[٢]

وبدراسة تاريخ البورصة في مصر نجد أن قدرت بالعديد من المراحل ذات السمات المتباينة فنجد أنها بدأت العمل في مرحلة ما قبل التأميم ومرحلة تمصير البنوك وشركات التأميم والوكالات التجارية وذلك من خلال قانون فبراير ١٩٥٧.[٣]

ثم مرحلة التأميم في حقبة الستينات لتصيب سوق المال بالشلل التام وبمقتضاها تحت سيطرة القطاع العام على وسائل الأنتاج وشملت قرارات التأميم كافة قطاعات الدولة الأمر الذى أدى إلى ركود إقتصادى شمل كل القطاعات وأثر هذا بشكل كبير على القطاع الخاص حيث أقتصر نشاطه على المشروعات الفردية البسيطة بعد أن كانت مبادرته من أهم مقويات نجاح البورصة وكل هذه الأمور أدت إلى تجمد سوق الأصدار موقف شبه تام في بورصة الأوراق المالية.

ثم مرحلة الأنفتاح والاصلاح الاقتصادى حيث أنها مع أوائل السبيعنيات جاءت سياسة الأنفتاح الاقتصادى لتعبر عن فلسفة إقتصادية تقوم على تشجيع القطاع الخاص والتحول التدريجى لإقتصاد السوق ولتحقيق ذلك صور في العديد من القوانين أهمها قانون رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والذى كان إصداره خطوة هامة في

اتجاه تنمية وتطوير سوق رأس الأوراق المالية حيث وضع مجموعة من القواعد الهامة مثل الاعفاءات الضريبية .. إطلاق حرية تحرير سعر الفائدة على السنوات – إستحداث نوع جديد من الأوراق المالية هى الأسهم لحاملها- استحداث صناديق الاستثمار كوسيلة لجذب صغار المستثمرين- السماح بإنشاء بورصات جديدة تتمتع بالشخصية المعنوية الخاصة.

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث هو أنه يهدف إلى محاولة الربط بين المشروعات الإنتاجية الصغيرة والتى تهدف إلى زيادة الناتج القومى وإتاحة الفرصة لتشغيل الشباب وإمتصاص البطالة والحد من الإستيراد من الخارج وزيادة الطاقة التصديرية وزيادة معدلات الصادرات وبين أسواق الأوراق المالية حيث تتوافر مؤسسات مالية متطورة وجيدة وحيث تتوافر أدوات السوق المالية مثل الأسهم والسندات وكذلك أوراق الائتمان الأخرى مثل أذون الخزانة وحيث تتوافر شبكة الأتصال المتطورة بما فيها من أجهزة إلكترونية وأجهزة الهاتف وغيرها من أجهزة الأتصال الحديثة، حيث يساعد سوق المال (سوق الأوراق المالية- البورصة) إلى تنمية الإدخار الخاص والتشجيع على الأستثمار وتوجيه هذه المدخرات إلى المشروعات الأنتاجية المختلفة.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الأطر المؤسسية والتحويلية والتنظيمية للمشروعات الصغيرة والتعرف على واقع تلك الأطر ومتطلبات النهوض بها كما يهدف أيضاً إلى التعرف على أسواق المال (خاصة في مصر) والمتغيرات المالية التى تؤثر على سلوك أسعار الأسهم والتعرف على أسباب إرتفاع وأنخفاض أسعار الأسهم بالبورصة المصرية وهل يمكن الربط بين المشروعات الصغيرة والبورصة المصرية من خلال طرح أسهم لهذه المشروعات الصغيرة بالبورصة أم لا ؟؟؟

وموضوع البحث هو المحاولة على الاجابة على هذا السؤال ؟؟؟

منهج البحث:

يعد هذا البحث من البحوث الاستقرائية كما يعتمد هذا البحث على التحليل الاستقرائى الوصفى للعوامل التى تؤثر على قدرة الترابط بين المشروعات والصناعات الصغيرة وبين سوق الأوراق المالية في مصر (متمثلاً في البورصة المصرية).

خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول مختلفة بخلاف المقدمة.

الفصل الأول: يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم المشروعات والصناعات الصغيرة من حيث الفهم والخصائص والمميزات وكذلك التعرف على دور المشروعات والصناعات الصغيرة في تنمية المجتمع والوقوف على معايير قياس المشروعات والصناعات الصغيرة من حيث حجم العمالة – معايير رأس المال – معايير كمية الأنتاج وقيمة الأنتاج وحجم المبيعات وكذلك التعرف على نوعيات التكنولوجيا المستخدمة بالمشروعات الصغيرة- مفهوم الإطار المؤسسى المعنى بالمشروعات الصغيرة وبحث السمات العامة للمشروعات الصغيرة من حيث مصادر التمويل – التوثيق- الاجراءات والتأسيس وكذلك القوانين والتشريعات المتعلقة بهذه النوعية من المشروعات.
وهل يمكن حدوث تكامل بين المشروعات المختلفة وآلية العمل المؤسسى تجاه هذه المشروعات.

الفصل الثانى، ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم الأسواق المالية وكيف تطورت أسواق رأس المال وما هى الأوراق المالية المتداولة في البورصة والتعرف على معنى ومفهوم كل ورقة مالية كما يوضح أيضاً أعضاء البورصة المنظمة من سماسرة وتجار للأوراق المالية وسماسرة الصالة وتجارها والمتخصصون وما هى الشروط الواجب توافرها حتى يتسنى تحقيق كفاءة في سوق الأوراق المالية وما هو دور أسواق المال في عملية التنمية الاقتصادية كما يوضح هذا الفصل نشأة وتطور سوق الأوراق المالية في مصر متمثله في بورصة القاهرة وبورصة الأسكندرية كما يبين هذا الجزء وظائف أسواق المال سواء وظيفة تمويلية أو وظيفة إقتصادية.

كما يوضح هذا الفصل المشاكل التى تواجه البورصة المصرية وكذلك توضيح معاملات صغار المستثمرين بالبورصة والأداء الأستثمارى لأسهم الشركات الصغيرة.

الفصل الثالث، يوضح التوصيات الواجب مراعاتها تجاه جدوى ضم المشروعات الصغيرة بالبورصة المصرية من عدمه.